مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
KING FAISAL CENTER
FOR RESEARCH & ISLAMIC STUDIES
وحدة الفكر السياسي المعاصر

مسارات

نشرة شهرية تصدر عن وحدة الفكر السياسي المعاصر
تُعنى بقراءة وتحليل أهم الأحداث السياسية
في العالم الإسلامي

لماذا قررت المملكة العربية السعودية رفض مقعد لها في مجلس الأمن؟ ولماذا كان قرارها هذا صائبا!؟

من عصبة الأمم إلى الأمم المتحدة.
مجلس الأمن
حق النقض (الفيتو) والعضوية.
مجلس الأمن وإخفاق التدخل الدولي.
عملية الإصلاح.
مسألة حق النقض (الفيتو) ونماذج من الإصلاح.
المملكة العربية السعودية ومجلس الأمن.
الخاتمة.

عدد يناير ٢٠١٤م

كان الهدف الرئيس المعلن لإنشاء مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة هو الحفاظ على السلـم والأمن الدوليين. إلا أنه برزت مخاوف خلال العقـود القليلة الماضية بشأن فاعلية المجلـس وجدوى المشاركة فيـه. فالتحالفات المؤقتة والأحادية المألوفـة فيه تقوّض شرعية المجلـس، كما تعكس جمود بنيته الهيكلية ومحدودية نطاق التمثيل. ولهذا، دارت مناقشات واسعـة النطاق حول مـدى الحاجة إلى إصلاح مجلس الأمـن، وتم رفض أغلب مقترحات الإصـلاح المطروحـة أو تهميشهـا. ويعكس قرار رفضـ المملكة قبول مقعـد لها في مجلس الأمـن مخاوف وهواجس مماثلة لـدى كثير من الدول حول هيـكل المجلس وطريقة عمله. ويقـدم هذا العـدد من «مسارات» نبـذة تاريخية حول إنشاء مجلس الأمـن وهيكله وأوجه القصـور لديه وفشلـه الملموس والحلـول التي طرحـت لإصلاحه وموقف المملكـة العربية السعودية حيال ذلك.

الأعضاء الدائمين واستخدام حق النقض: تاريخ مختصر

(مجموع مشاريع قرارات أو أجزاء منها تم اعتراضها في السنة التقويمية)

مجموع النقض في السنة التقويمية

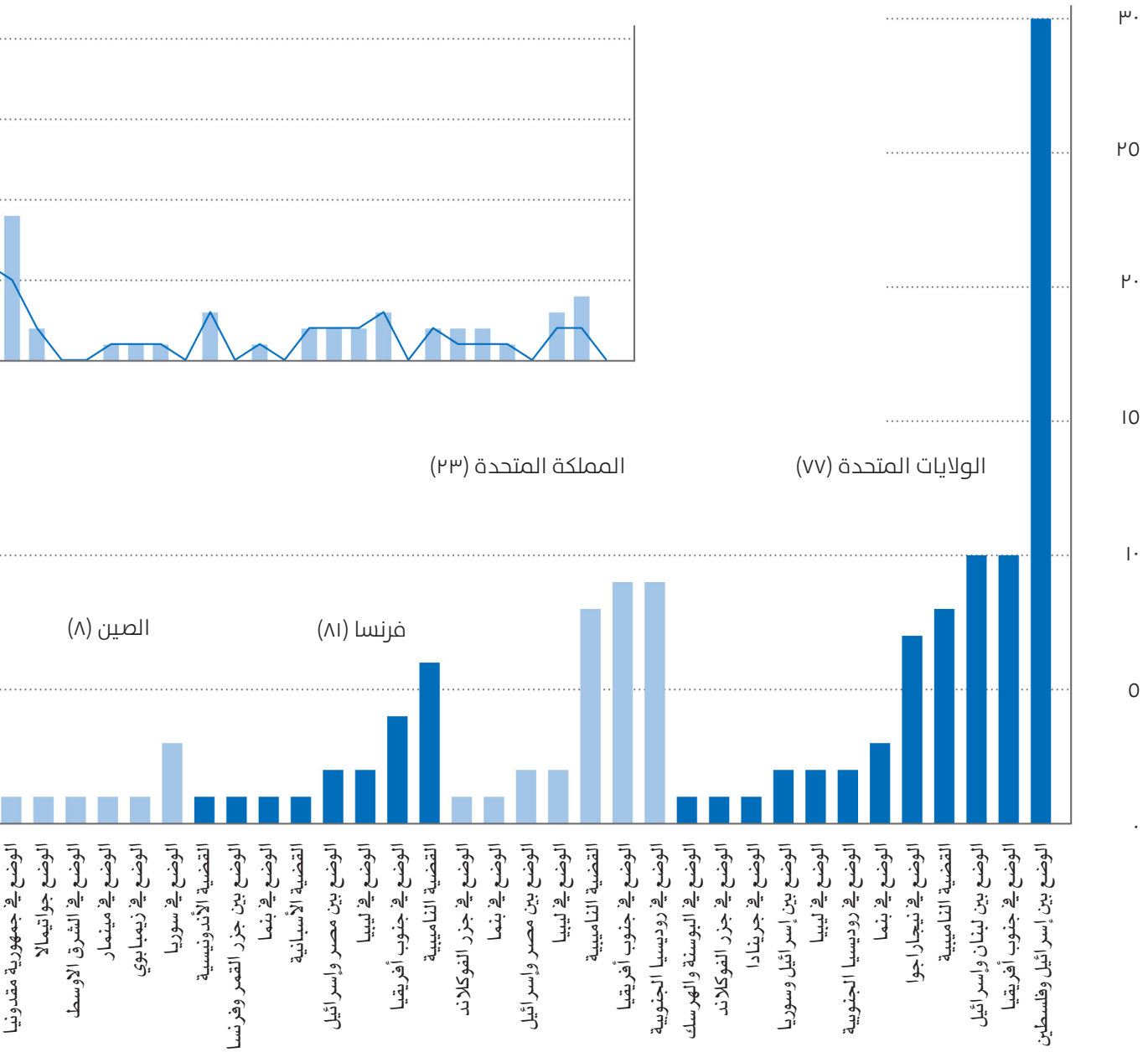

SECURITY COUNCIL REPORT
Independent. Impartial. Informative.

مجموع النقض ومشاريع قرارات تم اعتراضها سنوياً

إجمالي حق النقض الفيتو يشمل مشاريع قرارات أو أجزاء منها من عضو واحد أو أكثر من الأعضاء الدائمين ويستثنى موضوع انتخاب الأمين العام.

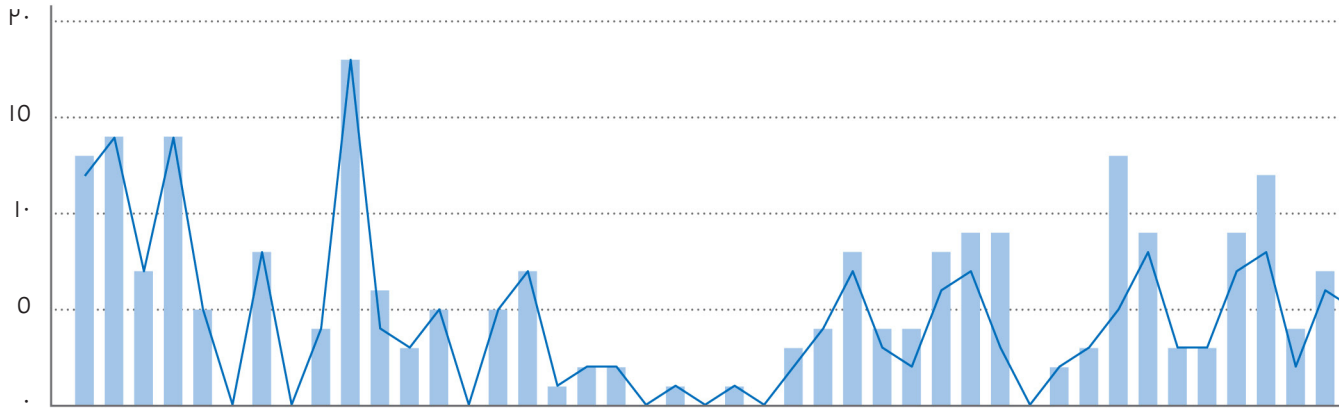

(مجموع النقض لكل عضو دائم موزعة حسب موضوع جدول الأعمال: ١٩٤٦ - ٢٠١٣ حتى ٣١ أكتوبر)

تم اختصار بعض المواضيع على جدول الأعمال: كما تم استثناء حق النقض حول موضوع قبول دول أعضاء جدد وموضوع انتخاب الأمين العام

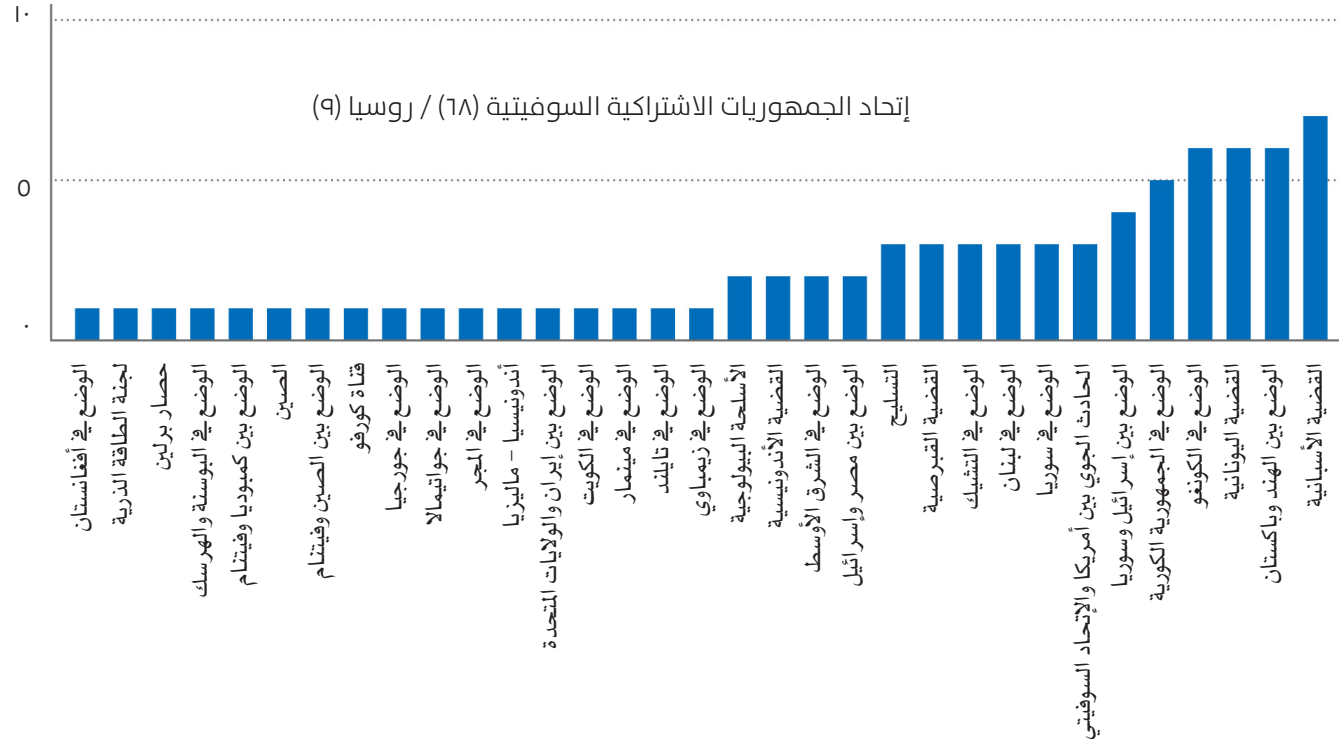

من عصبة الأمم إلى الأمم المتحدة

بعد نهاية الحرب العالمية الأولى، عقد الحلفاء المنتصرون اجتماعاً لمناقشة آثار الحرب وتداعياتها على القوى المركزية المهزومة (ألمانيا وأستراليا والمجر والإمبراطورية العثمانية وبلغاريا). حضر الاجتماع، الذي عقد في باريس عام ١٩١٩م، ممثلو أكثر من ٣٠ دولة إلى جانب الأربعة الكبار (رئيس الولايات المتحدة ورئيس وزراء كلٌ من بريطانيا العظمى وفرنسا وإيطاليا). وأسفر الاجتماع عن ولادة عصبة الأمم التي تتألف من الجمعية والمجلس والأمانة الدائمة. وكان للعصبة أيضا أربعة من الأعضاء الدائمين (بريطانيا العظمى وفرنسا وإيطاليا واليابان).

بالإضافة إلى عدد من الأعضاء غير الدائمين تنتخبهم الجمعية. وكانت المهمة الرئيسة لعصبة الأمم هي الحفاظ على السلم والأمن الدوليين. ومن المفارقات التي حدثت على الرغم من التدابير التي اتخذها الحلفاء المنتصرون في أعقاب الحرب العالمية الأولى وإنشاء العصبة، نشوب الحرب العالمية الثانية التي اندلعت بعد عقدين من إنشاء العصبة.

كان للعصبة إخفاقات عدة، تجلى معظمها في ثلاثينيات القرن الماضي، ومنيت بالانهيار التام عندما بدأت الحرب العالمية الثانية. وعقب الاجتماع الذي تم في «واشنطن دي سي» بتاريخ ١ يناير ١٩٤٢م، أعلن ٢٦ ممثلاً من دول الحلفاء الذين كانوا يحاربون قوات المحور، دعمهم لميثاق الأطلسي من خلال، بيان صدر في بداية الحرب العالمية الأولى الذي يحدد أهداف دول الحلفاء بعد الحرب، وقد وقعت دول الحلفاء تلك خلال اجتماع واشنطن «إعلان الأمم المتحدة» الذي كان أول وثيقة تستخدم مصطلح «الأمم المتحدة». وسعت القوى العظمى إلى تطوير عصبة الأمم من خلال اعتماد هيكلها نموذجاً للأمم المتحدة.

تم التوقيع على ميثاق الأمم المتحدة في سان فرانسيسكو بالولايات المتحدة بتاريخ ٢٦ يونيو ١٩٤٥م. وكانت المادتان الأولى والثانية منه هما الأكثر أهمية لأنهما تسلطان الضوء على ضرورة الحفاظ على السلام والأمن الدوليين. وتؤكد المادة الأولى من الميثاق على أهمية التعايش السلمي بين الدول، في حين تسلط المادة الثانية الضوء على مسألة السيادة وتحظر استخدام القوة ضد الدول الأخرى. كما كلّف الميثاق مجلس الأمن الاضطلاع بمسؤولية الحفاظ على السلام والتعايش بين الدول. لكن الميثاق لم يرق إلى صيغة إطار قانوني مفصل يُعنى باستخدام القوة واكتفى فقط بالخطوط العريضة لبعض المبادئ العامة. هذه المسألة بالذات ربما تكون إحدى الخلافات الرئيسة داخل مجلس الأمن لأن تلك «المبادئ العامة» استُعملت لتسويغ الاستخدام غير المشروع للقوة (العراق ٢٠٠٣م) والتردد في القيام بذلك في حالات أولى وأحرى بكثير (سوريا ٢٠١١م-حتى يومنا هذا). هذا الغموض الذي يكتنف الميثاق، والذي لم يتم التصدي له ومعالجته بشكل تام، يُعدّ من الأسباب التي تجعل تلك الوثيقة غامضة ومتناقضة. وستتناول الفقرة القادمة من التقرير هذه المسألة بمزيد من التفصيل.

مجلس الأمن

للمجلس دور مهم يؤديه بصفته الهيئة الوحيدة ضمن الأجهزة الرئيسة للأمم المتحدة التي تمتلك سلطة إصدار قرارات ملزمة للدول الأعضاء. ويعد إنشاء مجلس الأمن إحدى أهم القضايا المطروحة خلال الاجتماعات التي تمت في عام ١٩٤٤، لمناقشة الترتيبات الخاصة بالأمم المتحدة. وقررت القوى العظمى، حرصاً منها على عدم تعكير صفو النظام الدولي القائم بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، أن تضمن لها مقعداً دائماً في مجلس الأمن. ولذلك، فقد أقرت تلك الاجتماعات منح خمسة مقاعد دائمة العضوية في المجلس

لكل من: (جمهورية الصين والولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا والاتحاد السوفييتي)، ومنحها حق النقض (الفيتو). وحاليا، هناك عشرة مقاعد مؤقتة للدول الأعضاء توزع على أساس المجموعات الإقليمية الخمس في الأمم المتحدة: ثلاث دول إفريقية واثنتين من آسيا واثنتين من أمريكا اللاتينية واثنتين من أوروبا الغربية وواحدة من أوروبا الشرقية.

❖❖❖

حق النقض (الفيتو) والعضوية

> إن استخدام حق النقض تجاه إجراءات الأمم المتحدة ضد دولة تنتهك القانون الدولي والممارسات الدولية بشكل واضح، لأن تلك الدولة حليف، لا ينبغي أن يكون مقبولا. وهذا الأمر لم يكن هو المراد على الإطلاق في سان فرانسيسكو و ينبغي ألا يكون مقبولا في الواقع العملي والسياسي. مع ذلك، فقد لاقى هذا الموقف القبول مرارا وتكرارا. إن استخدام حق النقض كما يحلو ربما يكون المثال الأكثر وضوحا على إساءة استخدام الامتيازات دائمة.
>
> ريتشارد بتلر – مفتش الأسلحة السابق للأمم المتحدة

يعود إحداث «حق النقض» إلى عصبة الأمم الذي مُنح لجميع أعضاء مجلسها. لكن منح تلك السلطة لجميع أعضاء العصبة أدى لشللها وجعل من المستحيل أن يصدر قرار دون وجود نوع من المعارضة. مع ذلك، أصرت القوى المنتصرة في الحرب العالمية الثانية، خلال الاجتماعات التي أدت إلى تأسيس الأمم المتحدة، على الإبقاء على حق النقض. وكان تسويغها للمطالبة بهذا الامتياز أن (الفيتو) ضروري لها ولتعزيز دورها في الحفاظ على السلم والأمن. وكانت القوى المنتصرة تنافح عن هذا المطلب بقولها إنه من دون حصولها على حق النقض، فسيؤدي ذلك إلى إضعاف شأن المنظمة وتأثيرها. وأعرب ممثل الولايات المتحدة في اجتماع سان فرانسيسكو عام ١٩٤٥ في كلمته عن رأيه بقوله: «إن القوى العظمى يمكن أن تحافظ على السلام في العالم إذا اتحدت..... ولن تتمكن من القيام بذلك إذا ما زُرع الشقاق بينها. ولدى القوى العظمى الحق كله في ممارسة وتطبيق مطلب الإجماع لأغراض سامية ونبيلة، لأنها لا تريد أن تنفق الملايين من الأموال وتخسر الملايين من الأرواح في حرب أخرى»[١].

ولم يتم، حتى اليوم إجراء أي تغيير فيما يتعلق بموضوع العضوية الدائمة، كما أن موقف المجلس ظل كما هو ولم يتغير تجاه الدول الخمس دائمة العضوية منذ تأسيسه عام ١٩٤٦م. وقد طالبت البرازيل وألمانيا والهند واليابان (G4)، وكذلك جميع أعضاء الاتحاد الإفريقي بتوسيع نطاق المجلس ليشمل المزيد من المقاعد الدائمة وغير الدائمة، لاسيما في ظل غياب أي عضو دائم من إفريقيا. وهذا الأمر في غاية الأهمية على وجه الخصوص نظراً لزيادة عدد أعضاء مجلس الأمن بعد تشكل وظهور دول جديدة وإنهاء الاستعمار، حيث قفز العدد من ٥٠ فقط في عام ١٩٤٥م إلى ١١٥ بنهاية عام ١٩٦٣م. أما التغيير الوحيد الذي طرأ بخصوص العضوية فهو زيادة عدد المقاعد غير الدائمة في المجلس من ٦ إلى ١٠ بموجب القرار ١٨-١٩٩١.

يبدو أن حق النقض كان بمثابة الأداة التي تشل أو تعارض القرارات التي تؤثر على مصالح أي من الأعضاء الدائمين. فقد استخدمت المملكة المتحدة وفرنسا، على سبيل المثال، حق النقض لعرقلة قرارين خلال أزمة السويس عام ١٩٥٦م. كما وقفت الحروب عائقا في طريق تأثير وفاعلية مجلس الأمن، حيث كان تأثيره محدوداً خلال الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي. علاوة على ذلك، استخدمت روسيا حق النقض باستمرار منذ تشكيل المجلس حتى السبعينيات من

القرن الماضي، ولا تزال مستمرة في استخدامه حتى اليوم ضد القرارات الصادرة بشأن الأزمة السورية. والولايات المتحدة، على الرغم من أنها لم تستخدم حق النقض حتى عام ١٩٧٠م، فقد استخدمته منذ ذلك الحين أكثر من ٨٠ مرة. والصين، وهي من أقل الدول دائمة العضوية استخداماً للفيتو، قد بدّلت مواقفها وتوجهاتها مع بداية الأزمة السورية ومنعت عدداً من القرارات مع روسيا ضد إدانة الحكومة السورية.

وتدافع الدول الخمس دائمة العضوية عن استخدامها لحق النقض بغزارة، وربما إساءة استخدامه، بأنه حق مشروع بموجب المبادئ الأساسية القانونية للميثاق. مع أن تلك المبادئ الأساسية غير مفصّلة في الميثاق، ما يؤدي إلى وجود تحليلات وتفسيرات متباينة لدى القوى العظمى واستخدامها بالتالي لحق النقض تبعا لتلك التفسيرات. مثال على ذلك: استخدام المادة ٢(٤) والمادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة لتسويغ غزو العراق عام ٢٠٠٣م، بينما استخدم صناع السياسة مجموعة من قرارات مجلس الأمن، هي (٦٧٨ و ٦٨٧ و ١٤٤١) بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة لإضفاء الشرعية على الغزو (انظر مسارات، العدد الصادر في مايو ٢٠١٣م). بناءً على ذلك، فإن حق النقض يمثل أحد المخاوف العديدة بشأن مدى فاعلية المجلس وتأثيره بشكله الحالي، ما دفع بالكثيرين للاعتقاد بأنه من أجل إصلاح المجلس، يجب أن يكون استخدام حق النقض محدوداً ومسوغاً.

❖❖❖

مجلس الأمن وإخفاق القيام بالمسؤولية الدولية.

لقد أدى الإخفاق المتعاقب بسبب عدم تدخل مجلس الأمن، إلى تعرضه لسيل من الانتقادات. فقد أخفق المجلس في التدخل في أحداث عدة لمنع نشوب صراعات، لاسيما عندما أُطلقت إشارات تحذير مباشرة كثيرة، في حالات كحالتي رواندا وسربرنيتشا . فالصراع يمتد في بعض الأحيان لسنوات دون تدخل حقيقي جاد من قبل مجلس الأمن. وتعمل العراقيل التي تضعها كل من (الصين وروسيا منذ ٢٠١١ حتى الآن) أمام قرارات المجلس على تصعيد المشاكل في المناطق التي مزقتها الحرب، مما يؤدي إلى انتهاك حقوق الإنسان. كما لم ينجح المجلس أيضاً في إيجاد حلول للأزمة الفلسطينية التي يعود تاريخها إلى بداية تأسيس المجلس ذاته.

فلسطين وإخفاق إيجاد حلول.

- اللاجئون والنزوح القسري.
- الانتداب البريطاني (١٩٢٢-١٩٤٧م) تم تهجير أكثر من ١٠٠,٠٠٠ فلسطيني داخل وخارج حدود فلسطين.
- النكبة (١٩٤٧-١٩٤٩م) تشريد أكثر من ٧٥٠،٠٠٠ فلسطيني بسبب توصية الجمعية العمومية للأمم المتحدة تقسيم فلسطين، بالإضافة إلى عوامل أخرى كالصراع المسلح والتطهير العرقي وإقامة دولة إسرائيل.
- الحكومة الإسرائيلية العسكرية (١٩٤٩-١٩٦٦م) تم تشريد ٣٥,٠٠٠ إلى ٤٥,٠٠٠ من الفلسطينيين الذين تمكنوا من البقاء في المنطقة التي أصبحت دولة إسرائيل في العام ١٩٤٨.
- شردت الحرب العربية الإسرائيلية عام (١٩٦٧م)، ٤٠٠,٠٠٠ إلى ٤٥٠,٠٠٠ فلسطينيا بسبب النزاع المسلح والاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية الفلسطينية وقطاع غزة، وشبه جزيرة سيناء المصرية وهضبة الجولان السورية.
- الاحتلال الإسرائيلي وجدار الفصل العنصري (١٩٦٧-٢٠٠٩م) نزوح مئات الآلاف من الفلسطينيين، وما يزال التهجير القسري مستمراً على جانبي الخط الأخضر.

Badil.org [2]

> أنا على قناعة بأن ليس هناك طريق مختصر لإنهاء صراع دام لعقود من الزمن .... ولن يأتي السلام من خلال التصريحات والقرارات التي تتخذ في الأمم المتحدة، ولو كان الأمر بهذه السهولة، لكان قد تم إنجازه الساعة.
>
> باراك أوباما مخاطبا الدورة ٦٦ للجمعية العامة للأمم المتحدة، ٢١ سبتمبر ٢٠١١م.

خلال تشكيل الأمم المتحدة وصياغة الميثاق، كان لا يزال ينظر إلى الترتيبات الاستعمارية على أنها "حق" ينبغي الحفاظ عليه ضمن إطار القوى العظمى. ولم ترد، في الواقع كلمة "تقرير المصير" في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ١٩٤٨م، وهي الفترة التي كانت الحركات القومية تناضل فيها ضد القوى الاستعمارية.

قبل نهاية الانتداب البريطاني عام ١٩٤٨م، طلبت الحكومة البريطانية من الأمم المتحدة إيجاد حلول ممكنة لمستقبل فلسطين. وبالتالي، شكلت الأمم المتحدة اللجنة الخاصة بفلسطين (UNSCOP) في عام ١٩٤٧ م، التي اقترحت حلين اثنين: تقسيم فلسطين إلى دولة يهودية وعربية (غالبية اللجنة فضلت تلك التسوية)، أو إنشاء اتحاد (فدرالي) يتقاسمه العرب واليهود وتكون القدس عاصمة له. وبعد شهرين من نهاية الانتداب البريطاني، أصدر مجلس الأمن القرار ٥٤ بموجب الفصل السابع يدعو جميع الأطراف إلى احترام وقف إطلاق النار. مع ذلك، أصبحت إسرائيل في الحادي عشر من مايو، عضوا كامل العضوية في الأمم المتحدة.

تعد الهجرة الفلسطينية التي تدفقت منذ عام ١٩٤٨م الأطول زمناً للاجئين في العالم. فقد شهدت المخيمات الفلسطينية تدفق أعداد متزايدة من اللاجئين خلال العقود القليلة الماضية بسبب الصراع الدائر والاعتداء الإسرائيلي المستمر على القرى والأراضي الفلسطينية. أما المخيمات الأخرى للاجئين في الدول المجاورة، فهي الأشد تأثرا بأي نوع من الاضطرابات السياسية في المنطقة، كما هو الحال في سوريا، حيث أنها معزولة ومنقطعة تماماً عن المساعدة والإمداد بسبب الانتفاضة الجارية. وفي داخل الأراضي المحتلة، المشاكل الإنسانية في قطاع غزة والضفة الغربية ليست أفضل حالاً من غيرها، والظروف الاجتماعية والاقتصادية في غزة تجعل الحياة صعبة في شريط من الأرض مكتظ بالسكان مع عدم وجود مياه نظيفة ومساعدات دولية متواضعة بعد المقاطعة الاقتصادية للحكومة التي تقودها حماس بعد انتخابات عام ٢٠٠٦م. وفي الضفة الغربية، أدى جدار الفصل العنصري إلى تقسيم القرى والمدن، كما أدى تزايد عدد نقاط التفتيش وحظر التجول الذي تفرضه إسرائيل إلى تقييد حركة التنقل بين المناطق الفلسطينية.

تم استخدام حق النقض بشكل مفرط لمنع قرارات مجلس الأمن بشأن الأزمة الفلسطينية، ما أدى إلى تدهور الوضع في الأراضي المحتلة. ومنعت الولايات المتحدة عدداً من القرارات التي تدين إسرائيل على تصرفاتها وقيامها بترحيل الفلسطينيين، والتوسع المستمر للمستوطنات الإسرائيلية على الأراضي المحتلة، وكذلك فعلت في قضايا أخرى دفاعاً عن مصالح إسرائيل. ونظراً لعجز مجلس الأمن عن إيجاد حلول للأزمة الفلسطينية، اقترح ولي العهد السعودي آنذاك، الأمير عبد الله بن عبدالعزيز مبادرة سلام في عام ٢٠٠٢م أقرتها جميع الدول الـ ٢٢ الأعضاء في جامعة الدول العربية. وتقترح مبادرة السلام العربية (API) تطبيع العلاقات مع إسرائيل مقابل الانسحاب الكامل من الأراضي العربية التي احتلتها عام ١٩٦٧م والاعتراف باستقلال فلسطين. وكان الدور المنتظر من مجلس الأمن أن يعمل جاهداً مع الأعضاء الآخرين لإحياء الجهود التي أطلقتها المملكة العربية السعودية والحفاظ عليها. إلا أن الأمم المتحدة لم تبذل جهداً حقيقياً حتى بعد توقف الانتفاضة الثانية.

❖❖❖

رواندا والإخفاق في منع الصراع

في غضون ١٠٠ يوم، قتل أكثر من ٨٠٠,٠٠٠ الروانديين.

– بي بي سي [٣]

عام ١٩٩٠م، انطلقت شرارة الحرب الأهلية في رواندا، والتي أوحت نذرها للكثيرين بوقوع أزمة وشيكة في بلد ستمزقها أتون تلك الحرب[٤]. وأخفقت الأمم المتحدة في وقف تصاعد العنف والإبادة الجماعية التي حدثت في عام ١٩٩٤م، خلال ثلاث سنوات من الصراع. وأقر مجلس الأمن بإخفاقه الذريع وعجزه عن وقف الإبادة الجماعية التي أدت إلى وفاة ٨٠٠,٠٠٠ شخص.

> لدى الأمم المتحدة المزيد مما تخسره باتخاذها إجراءات يقابلها فشل آخر جراء إحجامها عن اتخاذ إجراءات أخرى والسماح بالإبادات الجماعية في رواندا. المعادلة الأخلاقية كانت كالتالي: الإبادة الجماعية كانت مقبولة إذا كان البديل الإضرار بمستقبل الأمم المتحدة.

مايكل ن. بارنيت – مبعوث الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة

عام ١٩٩٢م، كتب السفير البلجيكي في كيغالي لحكومته أن جماعات الهوتو تخطط لإنهاء الصراع بطريقة عرقية. وقد بدأ القتل الجماعي في مستهل عام ١٩٩٣ حيث بدأت فرق الموت الهوتو المنظمة اكتساب المزيد من القوة والسلطة الممنوحة لها من قبل قادة الهوتو. ورفع مقرر الأمم المتحدة الخاص «ب. و. نديايي» (B.W Nadiaye) تقريراً مفصلاً إلى لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان (الدورة ٥٠) في إبريل ١٩٩٣م حول الانتهاكات المنسوبة إلى القوات المسلحة المختلفة والمسؤولين الحكوميين والميليشيات الحزبية السياسية، فضلاً عن المنظمات السرية والجبهة الوطنية الرواندية. وناقش "نديايي» مع اللجنة مسألة غياب سيادة القانون وعدم وجود حماية للأقليات العرقية، وأنها كانت العوامل الرئيسة التي سهلت حدوث انتهاكات في البلاد[٥]. وعرض التقرير كذلك قائمة مفصلة من التوصيات التي قدمت مقترحات حول الآليات المختلفة الرامية لحماية السكان المدنيين ضد المجازر، وتشجيع حملة المصالحة الوطنية، وإصلاح النظام القضائي الرواندي، وإجراء تحريات وتحقيق حول المزاعم التي تقول بوقوع مجازر على يد الجبهة الوطنية الرواندية، وتفكيك جميع منظمات العنف. ومن المفارقات، أن التقرير ناقش أيضاً «قضية الإبادة الجماعية » معترفاً بأن مجازر التوتسي، التي بدأت بالفعل في أوائل عام ١٩٩٣م، ينبغي أن تعامل قانونياً بوصفها تطهيراً عرقياً بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لمنع الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها.

كان الهدف من تشكيل بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في رواندا من قبل الأمم المتحدة، بعد تمرير القرار ٩٧٢ في عام ١٩٩٣م، الإشراف على تنفيذ عدد من الاتفاقات (اتفاقات أروشا) على أمل إنهاء الحرب الأهلية. وأدى تصاعد أعمال العنف عام ١٩٩٤م والهجمات التي استهدفت عددا من العاملين في مهمة بعثة الأمم المتحدة للحد من عدد قواتها، من (٢،٥٤٨) إلى (٢٧٠) بموجب القرار ٩١٢ في عام ١٩٩٤م[٦].

وكان لتقليص حجم البعثة، نتيجة لزيادة العنف وحدوث إبادات جماعية واضحة، دلالة واضحة على عجز الأمم المتحدة في إيجاد حلول للأزمة. ولم ينجح الأمين العام بطرس غالي في التنسيق لتشكيل قوة تدخل دولية في ضوء عمليات القتل الجماعي والإبادة الجماعية. وما حالات رواندا وصربيا وسوريا سوى أمثلة صارخة على عجز الأمم المتحدة عن القيام

بدورها، ما سهّل الطريق لوقوع إبادات جماعية في أزمنة الحروب من دون تدخل دولي أو حماية من قبل الأمم المتحدة.

سربرنيتشا وإخفاق حماية الأرواح البشرية.

كما كانت مذبحة رواندا، كانت مذبحة سربرنيتشا مثالاً آخر على فشل الأمم المتحدة في حفظ السلام وفرض «مناطق آمنة» تحت حمايتها. وقد صاحبت أعمال «التطهير العرقي» التي بدأت عام ١٩٩٢م لطرد وإقصاء كل من هو غير صربي عن البوسنة، أساليب وحشية مثل التعذيب، والقتل، والاغتصاب، والتحرش، والتهجير القسري، ومصادرة الممتلكات وتدمير المواقع الثقافية والمقدسة[٧]. وقد أسفرت حملة «التطهير» تلك عن طرد جميع من هم من غير الصرب من جميع أجزاء شرق البوسنة، وهو ما يمثل حالة واضحة من جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية حسب تقرير «هيومن رايتس ووتش».

سقطت بلدة سربرنيتشا، التي يمثل المسلمون فيها الأغلبية بنسبة ٧٢,٥٪ وإجمالي عدد سكان يبلغ ٣٧٠٠٠ نسمة، في البداية في أيدي قوات صرب البوسنة في شهر أبريل من عام ١٩٩٢م، لكن ما لبث أن استولت عليها وحدات الدفاع الموالية للحكومة البوسنية. وأصبحت سربرنيتشا بالتالي «ملاذاً آمناً» لكثير من المسلمين الفارّين من أماكن أخرى اجتاحها العنف في شرق البوسنة، مما أدى إلى زيادة هائلة في عدد سكانها ليقفز إلى حوالي ٦٠،٠٠٠. مع ذلك، كانت سربرنيتشا ترزح تحت الحصار لثلاث سنوات نتيجة لضعف قبضة وحدات الدفاع بسبب القصف المستمر لقوات صرب البوسنة. أما المساعدات الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة فكانت تتقلص تدريجيا يوما بعد يوم ما أدى إلى حدوث أوضاع إنسانية أليمة.

> إن الأحداث التي وقعت في الأسابيع الأخيرة في البوسنة والهرسك، وقبل هذا كله حقيقة أن الأمم المتحدة قد سمحت بأن تنهار صربيا وجيبا إلى هاوية مأساة مروعة عصفت بسكان تلك "الملاذات الآمنة" التي تكفلت بها الاتفاقات الدولية، تجبرني على القول بأنني لا أرى أي إمكان لاستمرار تفويضي بمهمة المقرر الخاص الموكلة لي من قبل لجنة حقوق الإنسان.
>
> تاديوس مازوفيتسكي – المقرر الخاص المعني بأوضاع حقوق الإنسان في أراضي يوغوسلافيا السابقة

سعت الأمم المتحدة لتحويل سربرنيتشا إلى «منطقة منزوعة السلاح» بعد إخلائها من جميع الأسلحة في المناطق السكنية في المدينة ومن وحدات الدفاع. ثم أصدرت القرار ٨١٩، معلنةً سربرنيتشا «منطقة آمنة» تمهيدا لنشر قوات الأمم المتحدة التي ستكون مسؤولة عن حماية «المناطق الآمنة». لكن نظراً لقلة عدد القوات التي نشرتها والغموض في تفويض استخدام القوة، لم تنهض الأمم المتحدة بمسؤوليتها. الأخطر من ذلك، وعلى غرار ما حدث في رواندا، كانت هناك العديد من المؤشرات وعلامات التحذير تنبئ بوقوع عدوان كان مخطط له ضد هذه «المناطق الآمنة».

بدأ الهجوم على سربرنيتشا في السادس من يوليو، عندما بدأت قوات صرب البوسنة بقصف المدنيين داخل الطوق والاستيلاء على جميع مراكز السيطرة والمراقبة فيه التابعة للأمم المتحدة، ما أسفر عن جلاء ٣٠٠٠٠ شخص ونزوحهم إلى الجزء الشمالي من المقاطعة. وقد يعزى سقوط سربرنيتشا لعوامل كثيرة، كلها تدل على عدم وجود جهود حقيقية مبذولة من قبل الأمم المتحدة تترجم تعهدها والتزامها إلى أفعال على أرض الواقع. في الحقيقة، فقد أعلن حلف شمال الأطلسي أنه قادر على وقف الاعتداء لكنه كان ينتظر تكليفاً من الأمم المتحدة. مع ذلك، فقد كان إخفاق مهمة حفظ السلام الدولية واضحاً، حيث تم تصوير الجنود الهولنديين التابعين للأمم المتحدة وهم يقفون على مقربة من صرب البوسنة وهم يرتكبون المجازر، ولعل هذا من الأسباب التي تجعل الكثيرين من أولئك الذين يتطلعون إلى إصلاح مجلس الأمن، يصرون على موقفهم وضرورة إصلاح مهام الأمم المتحدة لحفظ السلام وأنه أمر جوهري وحيوي لمنع الصراعات والحيلولة دون وقوع إبادات جماعية (واستمرت الاعتداءات وسوء المعاملة غير الإنسانية حتى بعد سقوط سربرنيتشا، حيث ارتكب صرب البوسنة جرائم الاغتصاب والإبادة الجماعية ضد النساء والأطفال)[٨].

سوريا وإخفاق التحرك.

الأشخاص النازحون داخليا: أكثر من ٦,٥ مليون
عدد اللاجئين: أكثر من ٢,١ مليون شخص، بينهم أكثر من ١,٩ مليون لاجئ مسجل (مكتب حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة - سبتمبر ٢٠١٣م)
- مركز رصد النزوح الداخلي [٩]

كشفت الحرب الأهلية في سوريا النقاب عن عجز مجلس الأمن وإنهاء الأزمة التي اندلعت في عام ٢٠١١م. وعلى عكس ليبيا وساحل العاج اللتان لم تتطلب أزمتيهما من مجلس الأمن سوى القليل من الوقت والجهد. فالوضع السوري يعكس ما حدث في الأزمة الرواندية، حيث يتكشف في كل يوم يمر المزيد من الأدلة على جرائم الحرب التي ترتكب ضد الشعب السوري. وتعترف الأمم المتحدة بأن مشكلة اللاجئين السوريين هي الأسوأ منذ حدوث أزمة رواندا، إذ أن قرابة ٦٠٠٠ سوري كانوا يفرون من البلاد في كل يوم خلال العام ٢٠١٣م وكان حوالي ٥٠٠٠ شخص يقتلون في كل شهر. ويثبت عدم نجاح المجلس في وقف انتهاكات حقوق الإنسان في سوريا ووضع حد لجرائم الإبادة الجماعية عجزه عن اتخاذ إجراءات بسبب طريقة أدائه. كما يستدعي استخدام روسيا والصين حق النقض ضد القرارات بشأن الأزمة السورية ضرورة وأهمية إصلاح المجلس ووضع بعض القيود على الاستخدام المفرط لحق النقض. في الحقيقة، إن إخفاق مجلس الأمن في التحرك واتخاذ إجراء مناسب في سوريا ومنع تصعيد النزاع هناك، بعد إعطائه «الضوء الأخضر» للهجوم على ليبيا، قد أدى إلى فقدان المجلس مصداقيته.

❖❖❖

عملية الإصلاح

كان هناك العديد من المقترحات والمبادرات الرامية إلى إصلاح مجلس الأمن التي تنسجم مع المطالب الملحة والواقع السياسي في هذا الوقت وهذا العصر. وأحد تلك المطالب الأشد إلحاحاً هو توسيع المجلس ومنح مزيد من المقاعد الدائمة وغير الدائمة (مجموعة الأربعة-G4). لكن، هذا المطلب، يقتضي تعديل ميثاق الأمم المتحدة، وكذلك تعديل عملية التصويت التي تشمل الأعضاء الدائمين فقط. فالإصلاح الوحيد الذي طرأ على مجلس الأمن قد حصل لمرة واحدة فقط عام ١٩٦٥م عندما تم زيادة عدد الأعضاء غير الدائمين من ستة إلى عشرة أعضاء. أما جهود الإصلاح الحقيقية فتعود إلى عام ١٩٩٢م، عندما شاركت اليابان في رعاية القرار (A/RES/47/62) الداعي إلى توسيع مجلس الأمن الذي ساعد على تمرير القرار (A/RES/48/26) الذي مهد الطريق لتشكيل منتدى للتشاور بشأن مسألة توسيع المجلس وتقييم أساليب عمله. كما اقترح الماليزي غزالي إسماعيل، في عام ١٩٩٧ خطة إصلاح من ثلاث مراحل، وهي التي مهدت الطريق للقرار (A/RES/53/30) الذي أصدرته الجمعية العامة في عام ١٩٩٨م[١٠].

كان عام ٢٠٠٥م، العام الذي شهد خلافاً بين المهتمين بتوسيع مجلس الأمن وأولئك الذين يتطلعون إلى أساليب عمل أفضل ومزيد من الشفافية في إجراءات المجلس. وتم تعيين لجنة مؤلفة من كبار الشخصيات الدولية شكلها كوفي عنان، الأمين العام للأمم المتحدة آنذاك، تقترح توصيات بشأن عملية إصلاح مجلس الأمن. وقامت تلك اللجنة، في المقام الأول بتقييم نماذج مختلفة تتعلق بتوسيع مجلس الأمن، سواء أكانت المقاعد الدائمة أم غير الدائمة فيه.

بالمقابل هناك العديد والعديد من الدول (لاسيما الدول الصغيرة والمتوسطة الحجم) لديها نهج آخر ترغب الأخذ به لإصلاح مجلس الأمن، يستهدف أساليب العمل بدلاً من الاهتمام بتوسيع المجلس[١١]. وقد يكون هذا النهج الذي يُعنى بالكيفية لا بالكمية، أكثر جدوى لأنه لا يتطلب تعديلات على الميثاق، مثل مسألة العضوية وحق النقض.

يعود تغيير أساليب عمل المجلس لتحسين مستوى التفاعل بين الأمم المتحدة وأجهزتها المختلفة إلى عام ١٩٩٣م، حيث تم إطلاق العديد من المبادرات لمعالجة القضايا الأخرى فضلا عن المقاعد الدائمة وغير الدائمة، بما في ذلك القضايا العامة المتعلقة بالشفافية، التي تهدف إلى إبراز عمل أعضاء المجلس ومعالجة القضايا الخاصة بعمليات حفظ السلام وإقرارها.

ولم تستهدف تلك الجهود توسيع المجلس بل تحسين عمل الأعضاء الدائمين فيه، وخاصة فيما يتعلق باستخدام حق النقض، وكذلك السماح بالوصول إلى مزيد من المعلومات والوضوح فيما يتعلق بآلية مجلس الأمن في اتخاذه للقرارات. وتطالب العديد من الائتلافات المختلفة حالياً، بالقيام بجهود أكثر حزماً وأكثر جدية لوقف جرائم الحرب، (الخمس الصغرى -S5، المساءلة، الشفافية، والتضافر-ACT). وقد وزعت الشيخة هيا آل خليفة، رئيسة الجمعية العامة للأمم المتحدة، أيضاً، في عام ٢٠٠٧م خطاباً دعت من خلاله الدول الأعضاء للمشاركة في إحياء النقاش حول إصلاح مجلس الأمن. وأشارت في خطابها ذاك إلى خمس قضايا هامة بحاجة إلى معالجة فيما يتعلق بعملية الإصلاح وهي كالتالي: ١- توسيع مجلس الأمن. ٢- العضوية.

٣- التمثيل الإقليمي. ٤- مسألة حق النقض. ٥- أساليب عمل مجلس الأمن.

وتعكس تلك الجهود كلها الرؤى المختلفة لإصلاح مجلس الأمن، كما تسلط الضوء على نقاط الضعف داخل المجلس التي يجب معالجتها.

وفيما يلي جدول يضم مختلف الائتلافات وخططهم الرامية لإصلاح المجلس:

الائتلاف	الدول	الفترة	مقترحات الإصلاح والقرارات
مجموعة الأربعة(G4)	البرازيل وألمانيا والهند واليابان	٢٠٠٥م	اقترحت توسيع مجلس الأمن ليشمل ست مقاعد دائمة وأربعة مقاعد غير دائمة. وعلى كل من الدول الأربع أن تدعم بعضها البعض كي يصبحوا أعضاء دائمين في المجلس.
التضافر من أجل التوافق (UFC)	الأرجنتين، كولومبيا، المكسيك، كينيا، الجزائر إيطاليا أسبانيا، باكستان وكوريا الجنوبية قطر، تركيا، غانا، كوستاريكا، كندا، المغرب San ،سان مرينو الإمارات العربية المتحدة بنغلاديش، وممثل جامعة الدول العربية	٢٠٠٥-٢٠٠٩م	تعارض توسيع المقاعد الدائمة في المجلس لكنها تدعو إلى توسيع المقاعد غير الدائمة. كما تدعو للتوصل إلى توافق في الآراء قبل التوصل إلى أي قرار بشأن شكل وحجم المجلس. كما أن مسألة حق النقض كانت محل اهتمام مجموعة التضافر والتوافق للتخلص منه، أو على الأقل، الحد منه وجعله مقتصرا على المسائل المتعلقة بالفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.
الخمس الصغرى(S5)	كوستاريكا، اليابان، ليختنشتاين، سنغافورة سويسرا	٢٠١١م انهارت الجهود في ٢٠١٤م	قدمت عدداً من التوصيات ومشاريع القرارات لإصلاح «أساليب العمل» في المجلس من حيث العضوية، وتسويغ وتوضيح أي استخدام لحق النقض (الفيتو) والحاجة إلى مزيد من التواصل والشفافية بين الجمعية العامة ومجلس الأمن.
المساءلة والتضافر والشفافية (ACT)	٢٢ دولة: أستراليا، تشيلي، كوستاريكا، استونيا، فنلندا، الغابون، المجر، إيرلندا، الأردن، ليختنشتاين، المالديف، نيوزيلندا، النرويج، غينيا بيساو الجديدة، البيرو، البرتغال، المملكة العربية السعودية، سلوفينيا، السويد، سويسرا، تنزانيا الأوروغواي	٢٠١٣م	التأكيد ليس على إصلاح العضوية أو تمديدها تبعا للنهج القائم فيما يخص مسألة معالجة مختلف المشاكل المتعلقة بإجراءات المجلس، وأهمها حق النقض، وأهمية تحقيق الهدف الرئيس للمجلس وهو منع نشوب الصراعات.

الإصلاحات المقترحة من قبل بعض أعضاء المساءلة والتضافر والشفافية:

الدولة	القضية التي ينبغي معالجتها بشأن المجلس
أيرلندا	التفرد في مجلس الأمن، وأنه لا يوجد مجال للنقاش الحقيقي في المجلس
ليختنشتاين	العلاقة بين المجلس والمحكمة الجنائية الدولية
النرويج	أهمية منع نشوب صراعات حقيقية
غينيا بيساو الجديدة	أهمية توسيع المجلس، النفقات الباهظة لعمليات الأمم المتحدة لحفظ وفرض السلام في ضوء غياب الشفافية
المملكة العربية السعودية	عدم وجود مشاركة حقيقية لمنع حدوث الإبادات الجماعية والصراعات (وخاصة فيما يتعلق بالأزمة السورية)
الأوروغواي	الحاجة إلى تحسين عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

الخمس الصغرى مقابل الخمس الكبرى:

قامت مجموعة الخمس الصغرى (S5) بصياغة القرار (A/66/L.42/Rev.2) في مايو ٢٠١٢م بشأن "أساليب عمل" المجلس. كما أوصت في مشروع قرارها بالشفافية والمشاركة في المعلومات للوصول إلى مستوى أفضل من التفاهم والمشاركة في صنع قرارات المجلس[١٢]. كما كانت مسألة حق النقض من أهم التوصيات في هذا القرار. وللحدّ من استخدام حق النقض، طالب القرار من الدول الخمس الكبرى (P5) تسويغ وتفسير سبب استخدامه قبل القيام بذلك. واقترحت الخمس الصغرى كذلك، بأن حق النقض يجب ألا يستخدم عندما ينوي المجلس التحرك ضد جرائم الحرب والصراعات. وكان اقتراح مجموعة الخمس الصغرى حيال تقييد استخدام حق النقض، لاسيما بعد أن منعت الصين وروسيا صدور قرارات ضد النظام السوري، الجانب الأكثر حساسية في خطة الإصلاح. وقد قامت مجموعة الخمس الكبرى دائمة العضوية (P5) بتبديد جهود مجموعة الخمس الصغرى، بما أنها ضمنت أن الدول الأعضاء لن يصوتوا لصالح المقترح الذي يتطلب ثلثي الأصوات في الجمعية العامة. علاوة على ذلك، يبدو أن الإصلاحات التي اقترحتها الخمس الصغرى قد أوجدت انقسامات بين الأعضاء الآخرين الذين يطالبون بتوسيع نطاق الإصلاحات والعضوية بدلاً من الإصلاحات القائمة على القضايا التي تعنى بها الخمس الصغرى.

❖❖❖

المملكة العربية السعودية ومجلس الأمن

> إن السماح للنظام الحاكم في سوريا بقتل شعبه وحرقه بالأسلحة الكيميائية أمام العالم بأسره ودون أي رادع أو عقاب، لهو دليل واضح على عدم قدرة مجلس الأمن الدولي على أداء واجباته وتحمل مسؤولياته.
>
> سعود الفيصل – وزير الخارجية السعودي

تتطلع المملكة العربية السعودية دائماً لأن تكون عضواً في مجلس الأمن، لكن الإخفاق المتكرر للمجلس حال دون طموحات المملكة وكشف عن افتقار المجلس للقوة والحزم، لاسيما في حل النزاعات العالمية. فالأزمة الفلسطينية والأوضاع التي تزداد سواءً أكانت في الأراضي المحتلة أم في مخيمات اللاجئين تبرهن على ضعف المجلس. والمملكة العربية السعودية تولي على الدوام أهمية خاصة لإيجاد حلول للقضية الفلسطينية وتتفانى في سبيل تحقيق ذلك. وقد اقترحت واحداً من أهم مشاريع السلام في عام ٢٠٠٢ الذي لاقى تأييداً من جميع أعضاء جامعة الدول العربية. مع ذلك، لم ينجح المجلس في الاستفادة من هذا الاعتراف العربي والإسلامي العريض الذي يعد في نهاية المطاف، خطوة أساسية

أولى في أي مشروع للسلام في الشرق الأوسط.

لم تظهر الأزمة السورية مؤخراً، كما بيناه سالفاً، والانتهاكات الإنسانية المتكررة التي تشبه بشكل لافت للنظر مذبحة رواندا التي حدثت في أوائل التسعينيات، الخلل الذي يعاني منه المجلس فحسب، بل عدم جدواه أيضاً، لاسيما في شكله الحالي. وتعكس بوادر الانتفاضات العربية واندلاع أعمال العنف في وقت لاحق، والقتل الجماعي والحروب الأهلية في المنطقة التصدعات داخل المجلس، حيث أنه لم يتمكن من أداء دوره بصفته الحائل دون حدوث صراعات. علاوة على ذلك، فإن مسؤولية حماية المبادئ (R2P) التي اعتمدت من قبل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في عام ٢٠٠٥ م والتي تم العمل بها في الأزمة الليبية عام ٢٠١١م، قد تم التخلي عنها وتجاهلها تماماً عندما جاء الدور على الأزمة السورية. إن الأزمة التي تقترب من عامها الثالث لا تزال معلقة دون حلّ، في ظل تجدد الفظائع اليومية التي ترتكب ضد المدنيين السوريين والممتدة لاحقاً لتطال دول الجوار، ما من شأنه أن يضاعف من تصعيد الأزمة إذا لم يتم حلها.

لقد نهضت المملكة بدورها كقوة إقليمية لمنع نشوب صراعات في البلدان المجاورة لها. فقد ساعدت في منع حدوث حرب أهلية في اليمن من خلال توفير خروج آمن لعلي عبد الله صالح، وتخصيص مساعدات للدول المجاورة التي هي في حاجة إلى دعم اقتصادي، كما وقفت مع الشعب السوري منذ بداية الانتفاضة على أمل إيجاد حل سلمي لإنهاء الحرب الأهلية فيها. وكان مشروع السلام الذي اقترحته المملكة فيما يتعلق بالصراع الفلسطيني الإسرائيلي في عام ٢٠٠٢م، خطوة هامة في سبيل إنهاء الصراع العربي الإسرائيلي.

بالتالي، لم تكن المملكة العربية السعودية، مثلها مثل سائر أعضاء مجموعة (ACT) معنية بتوسيع المجلس بقدر ما تهتم بإحداث إصلاح حقيقي يستهدف طريقة عمل المجلس. ويعكس قرار السعودية الامتناع عن قبول مقعد لها في مجلس الأمن، في أكتوبر ٢٠١٣م، موقفها بشأن أهمية إصلاح المجلس. فالمملكة إذ تقرّ بجهود الإصلاح من قبل الدول الأخرى الأعضاء، إلا أنها ترى أن الانضمام إلى المجلس والعمل من داخله لن تتمخّض عنه نتائج إيجابية ترجوها. والمملكة وهي تقف على عجز المجلس وعدم قدرته في منع الانتهاكات وجرائم الإبادة الجماعية على مدار العقود الماضية، ترى في أساليب عمله هذه تجسيداً للخطأ الجسيم الذي يجب التصدي له ومعالجته. الأهم من ذلك، أن التزام المملكة العربية السعودية بالأزمة الفلسطينية وجهودها المستمرة لحشد المزيد من المشاركة الدولية على نطاق أوسع لم تنعكس على قدم المساواة في المجلس. لقد كان رفض المملكة لمقعدها في مجلس الأمن الوسيلة الوحيدة أمامها للاحتجاج على عجز المجلس ولتثبت للمجتمع الدولي مدى أهمية التصدي لمسألة إصلاح المجلس ومعالجتها. لذا، فقد قررت المملكة العربية السعودية رفض مقعدها، وفضلت الانضمام إلى الجهود الأخرى التي تهدف إلى إصلاح المجلس، بدلاً من قبول المقعد.

❖❖❖

الهوامش والمراجع

١- ريتشارد بتلر (٢٠١٢) "إصلاح مجلس أمن الأمم المتحدة"، ١ بنسلفينيا ستيت اند انترناشينال افيرز، ٢٣.

٢- بديل، "تاريخ الهجرة القصرية للفلسطينيين" من الموقع: http://goo.gl/08U4Xw

٣- بي بي سي (٢٠١١) "رواندا: كيف حدثت المجزرة" من الموقع: http://goo.gl/KJiSu

٤- ج. هـ.، ستانتون (٢٠٠٩) "مجزرة رواندا: لماذا فشلت الإنذارات المبكرة" من الموقع: http://goo.gl/KJiSu

٥- ب. و. نادياي (١٩٩٣) "أسئلة من انتهاكات حقوق الإنسان والحريات الأساسية في أي مكان في العالم، مع إشارة خاصة إلى المستعمرات وغيرها من البلدان والأقاليم (السيد نديايي -المقرر الخاص- عن بعثته إلى رواندا في الفترة من ٠٨-١٧ أبريل ١٩٩٣)" من الموقع: http://goo.gl/vyG5Yg

٦- م. ن. بارنيت (١٩٩٧) "مجلس الأمن الدولي، اللامبالاة، والإبادة الجماعية في رواندا"، كولتشرال انثروبولوجي ١٢ (٤).

٧ هيومن رايتس ووتش (٢٠٠٥) "سقوط سريبرينيتسا وفشل عمليات حفظ السلام للأمم المتحدة في البوسنة والهرسك" المجلد السابع، رقم ١٣.

٨- المرجع السابق

٩ مركز رصد النزوح الداخلي (٢٠١٢) "تشريد واسع النطاق وأزمة إنسانية مع عدم وجود حلول في الأفق" من الموقع: http://goo.gl/0m5zo

١٠ جاي. فريسليبين (٢٠٠٨) "إصلاح مجلس الأمن" في كتاب التعامل مع المتغيرات في الأمم المتحدة، من الموقع http://goo.gl/l848VU

١١ ف. ليمان (٢٠١٣) "إصلاح أساليب عمل الأمم المتحدة"، فريدريش إيبرت.

١٢- بي بي سي (٢٠١٢) البلدان الصغيرة تدعو إلى مزيد من الشفافية في الأمم المتحدة، من الموقع: http://goo.gl/eL٠LyG

مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
KING FAISAL CENTER
FOR RESEARCH & ISLAMIC STUDIES

ص.ب ٥١٠٤٩ الريـــــاض ١١٥٤٣ المملكة العربية السعودية

هاتف: ٤٦٥٢٢٥٥ (١١ ٩٦٦+) تحويلة: ٦٧٦٤ فاكس: ٤١٦٢٢٨١ (١١ ٩٦٦+)

بريد إلكتروني: masarat@kfcris.com